ISSN: 2682-2865

The Online ISSN: 2682-4248

عمالة الأطفال: المفهوم، الأسباب والأثار

Child labor: concept, causes and effects

أ.د/ حكيمة جاب الله ١، أ.د/ فرىدة بن عمروش ١

'جامعة الجزائر ٣ ، إبراهيم سلطان شيبوط Fmail: hchenit@yahoo.fr

Email: faridabenamrouche@yahoo.fr أجامعة الجزائر"، إبراهيم سلطان شيبوط، "72023/12/25 تاريخ النشر: 2023/12/25 تاريخ النشر: 2023/12/25

Doi: 10.21608/GFSC.2023. 332666

مستخلص البحث:

يمثل موضوع عمالة الأطفال أحد المواضيع التي شغلت اهتمام الكثير من المنظمات والهيئات العالمية والدولية حيث صادقت على الكثير من النصوص القانونية والمواثيق الدولية التي تمنع عمالة الأطفال، مع ذلك فان الظاهرة تفاقمت بشكل رهيب في جميع البلدان مع تمركزها في بلدان العالم الثالث. ويعود ذلك للعديد من الأسباب والعوامل المتشابكة التي ساهمت في إيجاد هذه الظاهرة الخطيرة ذات الآثار الوخيمة على الطفل والمجتمع، لكن طبيعة هذه الاثار تختلف من مجتمع لأخر حسب طبيعته التكوينية ودرجة تطوره. انطلاقا من ذلك سنحاول من خلال هذه المقال البحث في ماهية عمالة الاطفال والأسباب الأساسية والمهمة التي ساهمت في انتشارها وكذا آثارها.

المؤلف المرسل:: فريدة بن عمروش، Email: faridabenamrouche@yahoo.fr

Abstract:

The issue of child labor is one of the topics that has occupied the attention of many global and international organizations and bodies, as they have ratified many legal texts and international conventions that prohibit child labor. However, the phenomenon has worsened terribly in all countries with its concentration in third world countries. This is due to many interrelated reasons and factors that contributed to creating this dangerous phenomenon with dire effects on children and society, but the nature of these effects varies from one society to another according to its formative nature and degree of development. Based on this, we will attempt, through this article, to investigate the nature of child labor and the basic and important causes that contributed to its spread, as well as its effects.

Keywords: child labor, concept, causes effects.

مقدمة

تعد ظاهرة عمالة الأطفال من بين الظواهر الخطيرة التي انتشرت في العالم بشكل كبير نتيجة لكثير من الأسباب المتشابكة التي تطورت عبر التاريخ، وأصبح الطفل مصدرا من مصادرا الرزق لتلبية حاجات الأسرة وفي نفس الوقت أصبح محروم من حقوق الطفولة مثل الحماية والتمدرس والتمتع بالحياة السعيدة. وتعتبر دول العالم الثالث أكثر تضررا من هذه المشكلة بسبب الفقر والمستوى المعيشي المنخفض بسبب الازمات الاقتصادية. فرغم ارتفاع الأصوات التي تنادي بضرورة حماية الأطفال ورغم صدور الكثير من التشريعات الدولية التي تمنع عمالة الأطفال إلا أن الواقع لا يعكس ذلك حيث تشير اليونيسف الى وجود طفل واحد يعمل بين كل أربعة أطفال وهذا يدل على ضخامة عدد أطفال العمالة خاصة وأن الإحصائيات الحقيقية لا يصرح بها وغائبة تماما.

من أجل معالجة هذه المشكلة لا بد من الإحاطة بمفهوم عمالة الاطفال وكذا البحث في الأسباب الحقيقية التي ساهمت في تضخم المشكلة خاصة وأن تأثير هذه الأسباب يختلف من مجتمع لآخر. انطلاقا من ذلك سنحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة على الإشكالية التالية: ماهي الأسباب التي ساهمت في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال؟ وماهي الآثار المترتبة على ذلك؟

٢. تساؤلات الدراسة:

- ما هي عمالة الاطفال؟ وماهي آراء مختلف الاطراف في هذا المجال؟
 - ما هي الاسباب التي أدت الى تفاقم ظاهرة عمالة الاطفال؟
 - ما هي الآثار التي ترتبت عن هذه الاسباب؟
- ما هي الاليات التي يمكن من خلالها التقليل من الاثار السلبية لمشكلة عمالة
 الاطفال؟

٣. الأهداف:

- الاحاطة بمفهوم عمالة الاطفال.
- التعرف على الآراء المختلفة في هذا المجال.
- إبراز اهم الاسباب التي أدت إلى تنامي ظاهرة عمالة الاطفال.
 - أثار عمالة الاطفال على الاسرة والطفل والمجتمع.
- التعرف على اهم الآليات التي يمكن ان تسهم في التقليل من الآثار السلبية
 لعمالة الاطفال.

3.المنهج: سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال العودة للوثائق المختلفة من دراسات ونصوص قانونية، وتحليل هذه المضامين، مع الاشارة الى ان مشكلة عمالة الاطفال قديمة في تاريخ البشرية وقد تطورت اشكالها وأنواعها بتطور المجتمعات مما يستدعي في كل مرة القيام بدراسات لمعرفة مستجدات هذه المشكلة وكذا مظاهر تطورها.

٥. ماهية عمالة الأطفال:

- مفهوم عمالة الأطفال:

ان عمالة الأطفال تعبر في اللغة الفرنسية ب: La main d œuvre Enfantine للتعبير عن ممارسة الأطفال لعدة نشاطات في سن مبكرة، مما يتناقض مع ما هو معروف ومتفق عليه في المواثيق والقوانين الدولية ويعود بالضرر على صحة الطفل وينتهك حقوق الطفولة.

ان مفهوم عمالة الأطفال يختلف من مجتمع لآخر، ففي المجتمعات العربية استند مفهوم تعليم الحرفة تاريخيا الى منطق نقل الخبرة المهنية من المعلم إلى الصبي "بمعرفة ، إذ يتطلب تعلم الحرفة سنوات من التدريب حتى تتساوى معرفة "الصبي "بمعرفة

"المعلم "،وبعدها يحوز للمتدرب الحصول على لقب "معلم" و يستطيع ممارسة المهنة بشكل مستقل ،وعادة ما يرتبط "الصبي "بصلة قرابة مع "المعلم " فقد يكون "المعلم "صديقا للأسرة أو جارا لها ،وقد استند هذا التدريب تاريخيا على قوانين وضوابط حكمت العلاقة ما بين "المعلم "والصبي"، وفي حدود تكنولوجيا الإنتاج تاريخيا كان منطق نقل الخبرة المهنية من "المعلم" إلى "الصبي" كافيا لمد سوق العمل بما يلزم لضمان سير عمليات الإنتاج الصناعي والزراعي (الخواجا، ١٩٩٩، صفحة ١٦٦)

ويعرف البعض ان عمالة الأطفال بأنها: "العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل ، والذي يهدد سلامته وصحته ورفاهيته، فهو العمل الذي يستفيد من ضعف الطفل وعدم قدرته عن الدفاع عن حقوقه، وهو العمل الذي يستغل عمل الأطفال ولا كعمالة رخيصة بديلة عن عمل الكبار ،فهو العمل الذي يستخدم وجود الأطفال ولا يساهم في تنميتهم ،ويعرفه البعض بأنه: "العمل الذي يعيق تعليم الطفل وتدريبه ،وتغيير حياته ومستقبله". (htttps://ar.wikipedia.org/wiki(09-08-2018)، ٢٠١٨).

"إنه عمل استغلالي يضر بصحة ونماء الطفل بدنيا ونفسيا واجتماعيا، كما يحرم الأطفال من التعليم وفرص الحصول على الخدمات الأساسية الأخرى". أي أن عمل الأطفال يتحول الى عمالة الأطفال عندما يعمل هؤلاء في سن صغيرة جدا ولسعات طويلة مقابل أجور جهيدة أو بدون أجر، في ظروف خطيرة أو في أوضاع شبهة بالرق." كما عرفت اليونيسيف عمالة الأطفال على أنها: "العمل الاستغلالي أو المحفوف بالمخاطر الذي يؤثر سلبا على صحة الطفل البدنية والنفسية والاجتماعية، أو يحرمه من التعليم وغيره من الخدمات الأساسية". (الموقع،www.unicef.org)، فعمالة الأطفال يعني ممارسة الطفل لأعامل ثقيلة بهدف استغلاله مقابل دخل مادي زهيد، مما يعرض حياته للخطر وهذا سلوك غير مشروع وتجاوز صارخ للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية لأنها تنتهك مختلف حقوق الطفل و تحرمه من التعليم والصحة والحياة السعيدة ويحرمه من التمتع بسن الطفولة.

٦-تاريخ ظهور ظاهرة عمالة الأطفال:

تعتبر عمالة الأطفال من المشكلات القديمة التي وجدت بوجود البشرية على وجه الأرض حيث كان الطفل يشارك أسرته في مختلف الأنشطة والأعمال، خاصة منها الزراعية والمنزلية وذلك في سن مبكرة. ففي العصور الوسطى مثلا كانت الأسرة تمتاز

بإنجابها لعدد كبير من الأطفال مقابل ارتفاع نسبة الوفيات بينهم مع تراجع معدل الحياة بين الراشدين، لذلك كان الطفل يلتحق بصفوف الراشدين في سن مبكر جدا لكي يقوم بأداء نفس أعملهم فيغطي مصاريفه وبعض مصاريف عائلته. (سوالمية، لكي يقوم بأداء نفس أعملهم فيغطي مصاريفه وبعض مصاريف عائلته. (سوالمية في المجتمعات الأوربية مما أدى إلى ظهور تكنولوجيا إنتاج جديدة باحتياجات جديدة، حيث تحتاج تكنولوجيا الإنتاج إلى أيدي عاملة غير ماهرة بالضرورة تؤدي أعمالا رتيبة لساعات طويلة لقاء أجور زهيدة وغالبا في ظروف قاسية وغير صحيحة. و رافق تطوير هذه التكنولوجيا سعي المجتمعات الأوربية إلى زيادة الإنتاج وامتلاك الأسواق العالمية والخطط الاستعمارية، وطبيعة الأيدي العاملة المطلوبة فتحت الأبواب واسعا أمام التحاق الأطفال بسوق العمل بمنطق جديد مبني على الاستغلال، فلم يعد وجود الطفل في سوق العمل ليتعلم حرفة معينة بل ليقوم بعمل رتيب لا يتطلب مهارة، وكان هذا بداية لظهور قضية عمالة الأطفال في المجتمعات الغربية وارتباطها بمفهوم الاستغلال بداية لظهور وزين العايش، ٢٠٠٩، صفحة ١٦٣)

أما عن بقية المجتمعات فقد استمر المنطق التقليدي سائدا فيها حيث لم تعمل هذه المجتمعات مثل العربية منها على نقل تكنولوجيا الإنتاج الغربية، ولم تشارك في سباق زيادة الإنتاج الاحتكار الأسواق العالمية، وبالتالي لم تشارك تلك المجتمعات في نشوء ظاهرة عمالة الأطفال بالشكل الاستغلالي. وبعد الحرب العالمية الثانية طرا تغير جديد على تكنولوجيا الإنتاج الغربية من جهة والنظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الغربية من جهة ثانية مما اثر على طبيعة سوق العمل للأطفال والعلاقات التي كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر ،كما تطورت تكنولوجيا الإنتاج في الصناعة والزراعة إلى درجة لم يعد فيها متسع للعمالة غير الماهرة، وإنما بات هناك حاجة إلى العمالة المتعلمة والمتدربة على وسائل التكنولوجيا الحديثة الإتمام عمليات الإنتاج بنجاح ،فلم يعد مكان للطفل في سوق العمل وإنما أصبح مكانه في المدرسة بعض البلاد العربية ليس هناك تواجد للأطفال في المصانع الكبيرة كمصانع الدواء والغذاء أو الفوسفات والاسمنت الأنها تحتاج إلى عمالة ماهرة مدربة، فالأطفال يتواجدون في القطاع الحرفي مثل الحدادة والنجارة والميكانيكا وكهرباء السيارات يتواجدون في القطاع الحرفي مثل الحدادة والنجارة والميكانيكا وكهرباء السيارات

والقطاع الزراعي اللذان مازالا يعتمدان على تكنولوجيا منخفضة المستوى (عبدالجواد، 199۰، صفحة ٥١٧)، أما في الجزائر فان عمالة الأطفال انتشرت بشكل كبير في فترة الاستعمار مما أدى لانتشار الفقر والامية مع استغلال الأطفال في مختلف الأعمال الشاقة والصعبة سواء كان ذلك في الأرباف والقرى أو في المدن، بمجرد استقلال الجزائر سطرت الدولة برامج تنموية وأهمها اجبارية التعليم و مجانيته كما اتخذت تدابير وقائية وقانونية لمكافحة عمالة الأطفال، مع مساندتها للاتفاقيات الدولية في هذا المجال، ولعل من أهم الإجراءات الحديثة تشكيل لجنة وطنية لمكافحة عمل الأطفال سنة من أهم الإجراءات العديثة تشكيل لجنة وطنية المأطفال والتوعية بخطورة هذه الظاهرة. (زبتوني، ٢٠٠٧، صفحة ٥٠١).

٧-عمالة الأطفال من منظور الشريعة الإسلامية والعلوم القانونية:

إن أحكام الإسلام وتشريعاته يكرس حماية الطفل من الاستغلال في العمالة، وقد كانت حقوق الطفل في الإسلام شاملة لكل احتياجاته الإنسانية من احتياجات جسدية وفكرية ونفسية، كما كانت أيضا شاملة لمختلف مراحل حياته المختلفة. ولقد كانت التشريعات الإسلامية المنظمة لحقوق الطفل كثيرة ومتشعبة ببعض المفاهيم الإسلامية الخاصة بعمالة الأطفال، والتي توضح تحريم الإسلام لعمل الطفل وقاية له ولمجتمعه. (العزيز و زين العايش، ٢٠٠٩، صفحة ١٦٣). تأسيسا على ما سبق، كان من الضروري التعرض لبعض المفاهيم حول عمالة الطفل.

٨-مفاهيم أخرى لعمالة الأطفال:

الظلم الاجتماعي: يحارب الإسلام الظلم الاجتماعي باعتباره من أسوا السلبيات التي يمكن أن تمر بالإنسان في الحياة، فالإسلام يحرم ذلك تماما لقوله تعالى: "لا تظلمون ولا تظلمون "(سورة البقرة ، ٢٧٩) ،وفيما يتعلق بعمالة الأطفال فان الظلم هنا سيقع على الطفل لا محالة . حيث أن عمله سوف يحرمه من الحصول على فرصة تعليمية موازية لأقرانه وسيمنعه من اكتساب الخبرات، كذلك من الحصول على حقوقه الأساسية في حنان الأم والأب، الأمر الذي يخرجه إلى الحياة إنسانا غير كامل المشاعر، مما يترتب عليه خسارة المجتمع يخرجه إلى الحياة إنسانا وقدانه كأحد عناصر منظومة البناء الاجتماعي المستقبلية. كما أن الظلم يقع على الطفل من زاوية أخرى، وهي انه لم يلق

الرعاية الكافية من أهله، فالأب ملزم بالإنفاق على أبنائه فقد قال الله تعالى: "لينفق ذو سعة من سعته" (سورة الطلاق :٧٠)، وعدم إنفاق الأب على الطفل يعني أن الأب، أو العائل بصفة عامة، قد ظلمه ظلما بينا سوف تظهر أثاره المستقبلية في العديد من المفاسد الاجتماعية. (العزيز و زين العايش، ٢٠٠٩، صفحة ١٦٤)

- حماية المجتمع: يهدف الدين الإسلامي إلى حماية المجتمع الإسلامي من الأعداء الخارجيين، إلى جانب حمايته من نفسه، وبالتالي يعمد الإسلام إلى تربية أفراد المجتمع الإسلامي بصورة تؤدي إلى إخراج أفراد قادرين على تحمل العبء الاجتماعي العام، وهو التنمية والبناء، وهي الرسالة التي تعتبر من الرسائل الأساسية في الدين الإسلامي، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا تكلفوا الصبيان الكسب، فإنكم متى كلفتموهم الكسب سرقوا". ويشير هذا الحديث الشريف إلى ضرورة التربية الخلقية للإنسان قبل الدفع به إلى سوق العمل، فالدفع المبكر بالطفل إلى سوق العمل يمنعه من تلقي التربية الأخلاقية الكافية التي تعرفه معاني الأخلاق الإسلامية السامية، ومن بينها الأمانة، لذا فانه إذا خرج لسوق العمل دون الحصول على القدر الكافي فسوف يدفع به ذلك إلى تيار الانحراف، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة كبيرة للفرد وللمجتمع نفسه. (رشاد و، زبن العايش، ١٩٩٤، صفحة ٢٦٦)
- بناء الإنسان: يأتي بناء الإنسان كأحد الأهداف الرئيسية في الدين الإسلامي، ولما كان القران الكريم قد نزل على الرسول (صلى الله عليه وسلم) مفرقا وفي مناسبات مختلفة. فان هذا يعني أن التربية يجب أن تأتي مفرقة أيضا وفي مناسبات مختلفة، وهو ما يمكن أن نشير إليه بمفهوم "التدريجية في التربية "أي أن تتم عملية التربية بالتدريج وطوال المراحل العمرية للطفل وللإنسان بصفة عامة. و بما أن التربية تدريجية ،فان التفرغ يكون واجبا في العديد من مراحلها ،ما يعني أن دخول الطفل سوق العمل لكي يقوم بما عجز عنه الكبار انه سوف يخسر الكثير من القيم التي كان ينبغي أن تغرس في داخله في مراحل العمر المختلفة ،وبالتالي خسارة المجتمع لهذا الفرد الذي أتى إلى الدنيا للاعتمار والتنمية ،فتحول إلى إنسان عاجز غير قادر على الاستجابة لمتطلبات النفس أو والتنمية ،فتحول إلى إنسان عاجز غير قادر على الاستجابة لمتطلبات النفس أو

المجتمع مما يؤدي إلى سيادة أفكار سلبية كالإحباط والاضطهاد والسخط على المجتمع ،وهو ما يعني فتح باب لضرب المجتمع المسلم من داخله ،وهذا قد يتطور الى "الفتنة الاجتماعية "والتي تعتبر احد أعداء المجتمع الإنساني (رشاد و زبن العايش، ١٩٩٤، صفحة ٢٦٧).

٩-عمالة الأطفال في التشريعات الوطنية:

إن ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر هي اقل حدة مقارنة ببعض الدول العربية كما أن القانون الجزائري شدد العقوبات على كل شخص مسؤول عن الاستغلال الاقتصادي حسب المادة ١٣٩ التي تنص على انه:" يعاقب بالحبس من سنة إلى ٣سنوات ،وبغرامة مالية كل من يستغل الطفل اقتصاديا، وتضاعف العقوبة عندما يكون الفاعل احد أصول الطفل أو المسؤول عن رعايته". وما لاشك فيه أن حقوق الطفولة والعناية والاهتمام بها كانت محطة العديد من الأديان ،حيث تم وضع قواعد السلوك التي من شانها أن تساعد في القيام ببناء مجتمع يتصف بالعدالة والمحبة ،ففي سنة ١٩٨٩تم الإجماع على الاتفاق على حقوق الطفل ،والتي أصبحت قانون دولي سنة ١٩٩٠، والتي صادقت عليها ١٧٤ دولة، من بينها مبادئها الصحة العامة للطفل وحقه في الحصول على التعليم،أما على مستوى التزامات الجزائر مصادقتها لاسيما على الاتفاقية الدولية رقم ١٨٢، حول أسوا أشكال عمالة الأطفال والاتفاقية الدولية بخصوص عمالة الأطفال مساعي وجهود للحد من الظاهرة. ومن مجمل السياسات التي قامت بها الدولة مؤخرا للحد من الظاهرة،حيث اعتمدت على وسائل إقناع المستخدمين بعدم تشغيل الأطفال ، فالدولة لم تعتمد على النصوص القانونية الملزمة فحسب، ولا على مبدأ منح المساعدات المادية للعائلات ،بل وضعت أجهزة مثل الجهاز الوطني للوقاية ومكافحة عمالة الأطفال. الذي وضع سنة ٢٠٠٣، مع تنظيم ٤٢٢ ملتقي يركز على الوقاية من هذه الظاهرة، وترقية حقوق الطفل، أيضا تنظيم ١٥٠٣جمع لفائدة ١٣٨٠الف طفل ومتمهن، لاسيما البرامج الوقائية والتربوبة لعمالة الأطفال، كما قامت الدولة ب١٥٨٣٠زبارة مراقبة من قبل مصالح مفتشية العمل للسهر على احترام السن القانوني للعمل. (إبراهيمي، ٢٠١١، صفحة ٢٤)

كما يعتبر القانون الجزائري أن أي مخالفة لشروط توظيف القصر، ونصت عليه المادة ١٤٠ من قانون علاقات العمل "يعاقب بغرامة مالية تتراوح ٢٠٠٠و٠٠٠دج

على كل توظيف عامل قاصر لم يبلغ السن المقررة إلا في حالة عقد التمهين المحرر طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما. وفي حالة الرجوع يمكن إصدار عقوبة تتراوح بين ١٥ يوما إلى شهرين دون المساس بالغرامة التي يمكن أن ترفع إلى ضعف الغرامة المنصوص عليها". (COM، ٢٠١٥)، كما وضعت جامعة الدول العربية خطة العمل العربية للنهوض بالطفولة خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٥ في ضوء التوجهات العالمية التي وردت في وثيقة "عالم صالح للأطفال" بعد ملائمتها مع الأوضاع في الدول العربية ،وذلك لاعتمادها خطة عمل عربية توجيهية تسترشد بها الدول الأعضاء في وضع خططها الوطنية للأعوام..

ظاهرة عمالة

المجتمع في أساسه ،إلى جانب الاعتراضات الأخلاقية على استغلال الأطفال في سوق العمل التي لا يقدر العديد من الكبار والراشدين على التصدي لتبعاته ،وفي الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والصادرة عن الأمم المتحدة في عام ١٩٧٩بعض البنود التي تساعد على حماية حقوق الأطفال من الانتهاك عن طريق الدفع بهم لسوق العمل، حيث تشير المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية "تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن آداء أي عمل يرجح أن يكون خطرا أو ان يمثل إعاقة لتعليم الطفل او ان يكون ضارا بصحته و نموه البدني أو العقلي ،والروحي أو المعنوي أو الاجتماعي". وتتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة مع مراعاة الأحكام الدولية الأخرى ذات الصلة ، وتقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلى :

- تحديد عمر ادني أو أعمار دنيا للالتحاق بالعمل.
 - وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه.
- فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة؛ لضمان تنفيذ بقية هذه المادة بفاعلية (رشاد و، زين العايش، ١٩٩٤، صفحة ١٦٧)، فهذه المادة تشير إلى قواعد جزائية تحدد الأطر التي ينبغي من خلالها الدفع بالإنسان إلى سوق العمل على أن تترك الأطر التنفيذية للدول، مع فرص الرقابة على تنفيذ الدول لهذه البنود من خلال المنظمات العالمية المختلفة التي تتبع الأمم المتحدة. إلا أن الأزمة حاليا تتمثل في عدم تنفيذ العديد من الدول للإجراءات المحددة في

الاتفاقية الصادرة من الأمم المتحدة، بالإضافة إلى غياب آليات الردع من أسلوب عمل المنظمة الدولية، الأمر الذي يمنع الدول الضوء الأخضر في ممارسة الانتهاكات الحقوقية المختلفة، وعلى وجه الخصوص في مجال عمالة الأطفال التي لا تحظى باهتمام مناسب من المجتمع الدولي.

وقد حددت الاتفاقية الدولية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٣ الحد الأدنى لعمل الأطفال في جميع القطاعات بسن ١٥ سنة ،هذا بخلاف الأعمال الصعبة ،والتي حددت بسن ١٨ سنة ،بشرط المواظبة على استكمال التعليم، أو التدريب، وعلى المستوى المحلي فقد حددت القوانين المصرية ذلك أيضا،حيث نصت المادة ١٤٣ من قانون العمل رقم ١٣٧،لسنة ١٩٨١، على ان يعتبر الحدث في تطبيق الأحكام للأطفال البالغين ١٢ سنة من الذكور والإناث.

كما حظرت المادة تشغيلهم قبل ذلك السن ،وكذلك صدر القانون ١٤لسنة ١٩٨٢ في شان تحديد بعض القواعد الخاصة بعمل الأطفال، ومنها لا يجوز تشغيل العدث في الأعمال والمهن والصناعات التي تحدد لهم الاشتغال بها إلا بعد تقديم شهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض ،وتقرر صلاحيته وقدرته على مزاولة العمل ،كما يلزم القانون على كل صاحب عمل أن يدفع الكشف الطبي على الأطفال العاملين لديه بصفة دورية مرة كل عام على الأقل. كما يجب على صاحب العمل عند تشغيله لحدث أو أكثر أن يقوم بتحرير كشف موضح فيه أسماء الأحداث العاملين ،وسنهم ،وتاريخ استخدامهم، وان يعلق نسخة من هذا الكشف في مكان بارز، وان يقدم صاحب العمل كوبا من اللبن لا يقل وزنه عن ٢٠٠جرام يوميا للطفل ،كما ينص القانون على عدم تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات يوميا ،ويجب أن تتخلل هذه الساعات فترة راحة لتناول الطعام لا تقل في مجموعها عن ساعة كاملة.

وفي جميع الأحوال لا يجوز تشغيل الحدث فيما بين السابعة مساءا والسادسة صباحا، وكذلك لا يجوز تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية. (الفتاح، المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال في الريف، بدون سنة، صفحة ٩٨). رغم الإجماع على الاتفاق على حقوق الطفل سنة ١٩٨٩ والتي أصبحت قانون دولي ابتداء من سنة ١٩٩٠ والتي صادقت عليها ١٧٤ دولة من بينها الجزائر الا أن الاحصائيات المقدمة من طرف الهيئات الدولية المناهضة لعمالة الأطفال تؤكد على تفاقم الظاهرة علما أن

٣١٨ مليون طفل يعملون في العالم منهم ٢١٨ مليون يصنفون في عملة الأطفال بين سن ٥-١٤ سنة، و ١٢٦ مليون طفل يعملون في ورشات عمل خطيرة وقرابة ٢٢ ألف طفل يفقدون صحتهم خلال مزاولتهم العمل في سن مبكرة وأكثر من ثلث القوة العاملة للأطفال يشتغلون في الزراعة والسجاد والتجارة، وكل هذا يبرز فشل القوانين في ردع ظاهرة عمالة الأطفال دوليا ومحليا ويمكن أن نوضح ذلك من خلال معالجة الأسباب التي ساهمت في استفحال هذه الظاهرة. (اليومي، ٢٠١٧)

١١. أسباب انتشار ظاهرة عمالة الاطفال: من أهم الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة عمالة الأطفال يمكن ذكر ما يلى:

- أسباب اقتصادية: لعل ما يميز الواقع الاقتصادي اليوم هو التقلبات الاقتصادية الكثيرة التي أدت للارتفاع معدلات الفقر والتضخم والبطالة، وحالات العجز الشديد في موازنة الدول والفساد الاقتصادي وفي ظل هذه الأوضاع تعقدت الأمور وتلاشت الأخلاق مما أدى لزيادة أعراض الاضطراب والتخلف الاجتماعي، وأخذت الجريمة الاقتصادية أبعادا كبيرة كانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال على صعيد المجتمع الدولي ورغم اختلاف الأسباب بين الدول لمختلفة إلا أن الأسباب المشتركة في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال عبر مختلف دول العالم. (سودي، ١٠١٥-٢٠١٦، صفحة ٦٨)

ان الحاجة الاقتصادية هي الدافع الأساسي لعمالة الأطفال من أجل مساعدة الأب العاطل عن العمل أو المريض أو حتى الغائب مما يجعل الطفل يفكر في مساعدة العائلة مهما كانت نوعية العمل و يمكن ان نقسم العوامل الاقتصادية للعناصر التالية:

أ-الفقر: يعد الفقر من بين العوامل الجوهرية في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، ويقصد به" عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للحياة، أو عدم القدرة على العيش حسب القوانين والضوابط المادية الموجودة في المجتمع". وحسب تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم ومكافحة الفقر فان حوالي ٢٧.٧٠بالمائة من الأطفال العاملين يعود لأسباب اقتصادية ودافع الحاجة المادية، خاصة وأن الفقراء يشكلون أكبر نسبة من سكان العالم وأن أكثر ١.٣٠ مليار نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، كما تبلغ نسبة سوء التغذية أقل من ٥بالمائة في البلدان

الغنية بينما تقدر ٥٠بالمائة في البلدان الفقيرة (جابر، ٢٠٠٣، صفحة ٤) ، أي أن أغلبية الأسر تعاني من ضعف الدخل أو انعدامه مما يجعل الأطفال يساعدون أسرهم من أجل الحفاظ على البقاء بأقل من دولار واحد في اليوم مما يشجع على تزايد ظاهرة عمالة الأطفال من أجل العيش. ويمكن تلخيص العوامل المؤدية للفقر في النقاط التالية:

- البطالة: أو تدنى مستوبات الأجور أو عدم الاستقرار الوظيفي.
- انخفاض مستوبات التعليم وعدم امتلاك المستوبات الوظيفية.
- العجز والمشاكل الصحية: مما يحد القدرة على الحصول على عمل.
- الحروب والصراعات: تعتبر الصراعات والمشاكلات الطائفية من المسائل الخطيرة التي تهدد الشعوب مثلما هو الوضع في سوريا والعراق واليمن.
- الكوارث الطبيعية: تؤدي الكوارث المفاجئة لدمار يهدد المجتمعات فكل هذه العوامل تساهم في انتشار الفقر.

وهذا يؤكد أن الفقر ظاهرة منتشرة بشكل كبير ولكن بدرجات متفاوتة وتبقى افريقيا أكثر تضررا من المشكل وبالتالي عمالة الأطفال تكون أكثر انتشارا في هذه القارة.

ب-البطالة:

تمثل البطالة آفة اجتماعية واعتداء على الإنسان وامتهان لكرامته لذلك حرصت الكثير من الدول على تجنبها والتقليل من حدتها، نظرا للآثار الوخيمة التي يمكن أن تسببها في المجتمع. والبطالة تعني وجود خلل بين العرض والطلب في العمالة بصفة عامة فعندما نقول بوجود بطالة يعني أن عرض العمالة أكثر من الطلب عليها، وتنتشر البطالة خاصة في البلدان الضعيفة اقتصاديا. والواقع أن ارتفاع نسبة البطالة ليست نتيجة للتضخم السكاني كما أنها ليست مؤشرا له وانما هناك عوامل سياسية واقتصادية تداخلت وتفاعلت وأفرزت الأسباب المسؤولة عن ظاهرة البطالة التي تفشت في المجتمع (محسن، ٢٠٠٣، صفحة ٧٥). ويشير تقرير لمنظمة العمل الدولية أن متوسط نسبة البطالة في العالم قدر سنة ٢٠٠٣ حوالي ٢٫٢ بالمائة بينما بلغت النسبة في الوطن العربي في العام نفسه ١٢,٢ بالمائة حيث تتزايد النسبة سنويا بنسبة ٣ بالمائة من مما يجعل مشكل البطالة أكبر مشكل يواجه الوطن العربي، خاصة وأن ٢٠ بالمائة من

سكانهم دون سن ١٠٠ (،١٠٨.٢٠١٨)، وحسب بيانات أصدرتها منظمة العمل الدولية في جنيف أن البلدان العربية مازالت محافظة على مركزها كأعلى موطن لبطالة الشباب، وقد احتلت الجزائر الرتبة العاشرة في قائمة أعلى ١٠ دول عربية في معدلات البطالة وذلك بنسبة ١٢,٣ بالمائة وذلك سنة ٢٠١٧، في حين قدرت نسبة البطالة في السعودية ١٢,٨ بالمائة وأن نصف العدد يمثل أصحاب الشهادات العليا بنسبة ٥,٠٥ بالمائة. تأتي في الرتبة الثامنة السودان بنسبة ١٣,٣ بالمائة، ثم تونس في الرتبة السابعة بنسبة ١٥,٠ بالمائة، ثم العراق بنسبة ١٦ بالمائة وعمان بنسبة ١١٠ بالمائة والمردن بنسبة ١٨ بالمائة، وليبيا تحتل الرتبة الثالثة بنسبة ١٩,٢ بالمائة وتحتل الرتبة الثالثة بنسبة ١٩,٢ بالمائة وتحتل اليمن الرتبة الأولى بأعلى المعدلات عربيا وذلك بنسبة ٢٠ بالمائة. (comwww.topsaria.) فهذه الاحصائيات تبرز خطورة مشكل البطالة في الدول العربية مما يشجع على نمو ظاهرة عمالة الأطفال.

ج- الاقتصاد العالمي وعمالة الأطفال:

أدت الاتجاهات الاقتصادية الحديثة لتحرير السوق وعولمها الى زيادة مشاكل الدول الفقيرة نظرا للميكانزمات والاليات التي تعتمدها والتي تتماشى مع أصحاب الأموال، وتزيد الدول الفقيرة فقرا ، فتحرير السوق وعولمها أدى الى تحكم الأقلية في الاقتصاد العالمي وهي الدول المصنعة ، فتحكمت في مختلف المشاريع الصناعية في العالم وخاصة في العالم الثالث من خلال الهيئات المالية التي تنتسب إليها وهي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية التي تبدو وكأنها مؤسسات دولية وجدت للمحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية، ولكن في حقيقة الأمر لا تخدم إلا مصالحها ومؤسسها وهذا ما يعكس الواقع الاقتصادي الدولي الذي أصبح ملكا لها ولا يسمح لأي دولة بتطوير اقتصادها خارج القواعد القانونية المدروسة لصالحها. (سوالمية، ٢٠٠١-٢٠٠٧، صفحة ٤٤) فالتحولات الاقتصادية يمثل أحد اهم العناصر الاساسية التي ساهمت في إيجاد و نمو مشكلة البطالة.

إن هذا الوضع للاقتصاد العالمي ساهم في تعميم ظاهرة استغلال الأطفال على المستوى العالمي لأن منطق الاقتصاد العالمي لا يهتم بالأطفال ولا يعتبرهم

أ - أعلى عشر دول عربية في معدلات البطالة، احصائيات ٢٠١٨-٢٠١٧، زيارة الموقع ٢٠١٨-٩-٤.

مستقبل الدول، فأصبح يستغل اليد العاملة الرخيصة من الكبار وحتى الصغار لأقصى درجة، ويمثل الأطفال في هذا المجال يد عاملة غير مكلفة ورخيصة يعتمد عليها أصحاب رؤوس الأموال لأن مصالحهم ترتبط بالعمالة المطيعة والرخيصة. فالسياسة الاقتصادية العالمية قائمة على الاستغلال والاستنزاف الذي يحركه الصالح الخاص للدول المصنعة التي تملك المال ووسائل الإنتاج مكنتها من السيطرة على سكان المعمورة الذين أصبحوا يعيشوا في فقر مدقع وازدادت عمالة الأطفال بشكل يدق ناقوس الخطر. (سوالمية، ٢٠٠٠-٢٠٠٧، صفحة ٩٦).

فتحكم الدول الأكثر تصنيعا في اقتصاد الدول الفقيرة أدى إلى ارتفاع وتزايد عمالة الأطفال نتيجة الفقر الذي تعانيه هذه الدول بسبب البطالة بالإضافة لمشاكل كثيرة كلها ترتبط بالسياسات الاقتصادية العالمية التي زادت الدول الفقيرة فقرا و استنزفت حتى قوى الأطفال.

-أسباب اجتماعية وأسربة:

ان الطفل يعيش داخل نظم اجتماعية تربطه علاقات مع مختلف الأطراف بدءا بالأسرة الى العائلة الكبيرة الى المحيط الذي يعيش فيه. وتعتبر الاسرة في هذا المجال أهم العناصر التى تساهم في تنشئة الطفل وتهيئته للتعامل مع المحيط الخارجي.

فالطفل كائن اجتماعي ينتمي الى مجموعة من الجماعات وأكثرها أهمية الأسرة التي تمنحه المكانة الاجتماعية التي ينتمي إليها كما تمثل أول وسط للتفاعل والاتصال بالعالم الخارجي، فتواجد الطفل داخل الأسرة يجعله يتأثر بجميع العوامل الاجتماعية التي تحكم كيانه. وتلعب في هذا المجال العلاقة بين الوالدين دور كبير في نمو الطفل الانفعالي والاجتماعي، فاذا كانت هذه العلاقة قائمة على التفاهم والتسامح والتعاون فان ذلك ينطبع وينعكس في سلوك الطفل، أما إذا كانت هذه العلاقة قائمة على الصراع وسوء التفاهم فان ذلك يظهر في سلوك الطفل وفي علاقاته الاجتماعية. (علاء الدين، ٢٠٠٣، صفحة ٤٨).

الأمر الذي يجعل الطفل يبحث عن مكان آخر أكثر أمنا هروبا من الواقع ومحاولا بذلك تحقيق ذاته ويبقى عالم الشغل هو المنفذ الوحيد للتخلص من هذه الضغوطات. يمكن بشكل عام تلخيص العوامل الاجتماعية في النقاط التالية:

-سيطرة المعتقدات التقليدية البالية بعدم جدوى التعليم ومتابعة أبنائهم للدراسة بهدف تعليمهم مهنة أو حرفة الآباء والأجداد حفاظا عليها مع اعتبارها أيضا أكثر أمنا لمستقبلهم.

كثيرا ما تعتبر العائلات القروية أن الأطفال ملك لهم ويتصرفون فهم كما يريدون بالتالي هم من يقرر ما هو الأصلح لأطفالهم الذهاب الى المدرسة أو المساعدة في الأعمال.

في المجتمع الذي يكون فيه عمل الأطفال مقبولا اجتماعيا ينخفض الطلب على التعليم ولا تطبق القوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل وإلزامية التعليم.

-ازدادت ظاهرة عمل الأطفال حدة خاصة مع ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة، ويصبح عمل الأطفال في مثل هذه الحالة ضرورة لتلبية حاجات الأسرة الأساسية فيلجأ للمصانع الغير مرخصة مهما كانت ظروف العمل وخطورتها. (الألوكة)

حما يعتبر التفكك والعنف الأسري من بين العوامل الاجتماعية التي تؤدي لانتشار ظاهرة عمالة الأطفال سواء بفعل الطلاق أو بسبب الوفاة أو هجر أحد الآباء للآخر، مما يدفع الطفل للالتحاق بعالم الشغل هروبا من الواقع ومن أجل تقديم خدمات للأسرة بهدف إثبات الذات وتحمل المسؤولية لكسب, ضا العائلة.

-أسباب تعليمية وتربوية:

يمكن طرح المسألة التعليمية من خلال النقاط التالية:

أ-المستوى التعليمي للآباء:

يعتبر المستوى العلمي للأولياء من بين أهم العناصر التي تؤثر بشكل كبير على الحياة الدراسية للأطفال، لأن توفر المناخ والجو الثقافي والعلمي في العائلة الصغيرة وفي المحيط العائلي بشكل عام يشجع الى حد كبير الطفل على مواصلة دراسته، والطفل الذي يعيش في أسرة يكون فيه مستوا الآباء العلمي ضعيف لا يشجع الطفل في أغلب الحالات على مواصلة الدراسة ويشجعهم على ترك الدراسة والالتحاق بعالم الشغل في سن مبكرة ويصبح همه الوحيد هو الحصول على المال.

ب-طبيعة النظام التربوي:

فالقطاع التربوي من القطاعات التي لا تحظى بالأولوية في اغلبية بلدان العالم الثالث في برامج النفقات بعكس الدول المتطورة حيث تخصص له ولقطاع الصحة

أضعف نسبة من النفقات، خاصة إذا علمنا أنه في سنة ١٩٩٠ خصصت الدول الفقيرة نصف دخلها من أجل تسديد خدمات الديون والنفقات العسكرية. وقد تأثرت الأنظمة التربوية في العالم الثالث بالأرمة الاقتصادية لسنوات عديدة كما عرف تمويل المدارس تراجعا كبيرا، كل هذا أدى لتراجع الخدمات التي تقدمها المدارس وأدى لتراجع مستوى التعليم بسبب غياب الوسائل المادية الضرورية وضعف الإطارات المكونة وتدهور حالتها الاجتماعية والاقتصادية بسبب ضعف الأجور حيث تشير المنظمة المهنية للتربية الدولية التي تضم ٢٥٨ نقابة تعليمية من مختلف العالم أن ٧٠ بالمائة من ١٥٠ معلم في العالم يعيشون في الفقر ويضطر الكثير مهم للبحث عن عمل أخر. (سوالمية، ٢٠٠٠-٢٠٠٧،

فكل هذه العوامل ساهمت الى حد بعيد في تراجع تمدرس الطفل وشجعته على العودة لعمالة الأطفال كمنفذ وحيد خاصة بعد ارتفاع الأسعار وانتشار الفقر والبطالة ورفع الدعم على الكثير من المواد الأساسية وبالتالي انتشار عمالة الأطفال. ج-عدم تكيف النظام التربوي مع الحياة الاجتماعية:

ذلك ان النظام التربوي لا يتماشى و الواقع الاجتماعي مما خلق تنافر بينهما ، فعيش الطفل في أوضاع معينة و النظام الدراسي لا يعكس هذا الواقع ، هذه المفارقات بين ما هو موجود و ما ينبغي أن يكون يجعل الطفل يلجأ للعمل حتى يقدم يد العون للعائلة.

هناك من يعتبر أن مناهج وأساليب التعليم في العديد من البلدان العربية قد ساهمت بشكل كبير عن انتشار عمالة الاطفال في سن مبكرة، كونها جامدة ولا تتطور بما فيه الكفاية مما سبب تدني في مستوى المنظومة التعليمية، مما يؤدي لفقدان التعليم لأهدافه الجوهرية، و جعل الطفل في الدرجة الثانية فمختلف هذه المظاهر تعكس واقع قطاع التربية والتعليم في العالم الثالث بشكل عام مما يجعل الأولياء والأطفال يفضلون التحاق أبنائهم بعالم الشغل في سن مبكرة لسد الفراغ و احتواء الابناء و ايضا مساعدة العائلة في مصاريف العيش.

١٢. الآثار المترتبة على عمالة الأطفال واساليب الوقاية:

إن العمل ضروري ومهم بالنسبة للفرد ، فيه يشعر بالأهمية والتقدير لنفسه أو من طرف الآخرين فنجاح الفرد في عمله يحقق له من الناحية النفسية الصحة الجيدة

، أما بالنسبة لعمالة الأطفال هناك أيضا أثارا ايجابية تعود على الطفل في حد ذاته ، وعلى المجتمع ككل، هذا ما سيتم عرضه من أثار ايجابية ،وأخرى سلبية لعمالة الأطفال.

الآثار الايجابية لعمالة الأطفال:

تشير بعض الدراسات إلى أن عمل الأطفال، ليس شرا خالصا. فان عمل الأطفال يمكن أن يحقق زيادة في دخل الأسرة مما يؤدي إلى تحسين أوضاعها المعيشية، كما انه يساعد الطفل على اكتساب مهارات مهنية تساعده على مواجهة الحياة. وقد يكون العمل بالنسبة لبعض الأطفال الذين يجدون صعوبات في الدراسة وسيلة للتخلص من عنف الوالدين، وتأنيهم وعقابهم في كل مرة يفشلون فها في الدراسة، كما قد يكون الطفل العائل الذي يمكن أن يساعد الأسرة في توفير بعض احتياجاتها، وانه بدونه قد لا تجد هذه الأسرة الحد الأدنى من متطلبات الحياة. ومن ثم فان العمل في هذه الحالة يعد قيمة اجتماعية يشعر الطفل من خلالها انه أصبح مسؤولا عن إعالة بقية أفراد الأسرة، بل انه في بعض الأحيان كون عمل الأطفال وسيلة يستكمل ن خلالها بقية أفراد الأسرة تعليمهم الذي حرم منه الطفل. كما اثبت بعض العلماء أن الطفل الذي رسب مرتين في دراسته سيجد أن التعليم مملا، بل قد يجد فيه وسيلة للقهر، وبما أن الطفل كله طاقة ومشاعر، فان العمل يحرر الطفل ويحقق له السعادة.

الآثار السلبية لعمالة الأطفال: هناك أثارا سلبية، من بينها نذكر ما يلي:

أ-الآثار الجسدية:

تعرض الأطفال العالمين إلى الكثير من الأخطار، أكثر مما يتعرض له العاملين الكبار. كما يمكن أن تكون لظروف العمل الخطرة التي يتعرض لها الأطفال نتائج مفجعة على صحتهم. وهو ما يعرض تطورهم ونموهم الجسماني للخطر بشكل واضح حيث ان إصابات العمل، وما ينطوي عليها من مخاطر من شانها إلحاق الضرر بصحته وبنموه الجسدي، مع عدم تقديم رعاية صحية له، فمثلا هناك مخاطر مرتبطة بالسقوط من أماكن مرتفعة، أو التعرض للجروح والكدمات الجسدية أو التعرض لبعض النشوهات العضلية بسبب حمل الأثقال. الحديثي، ١٩٩٩، صفحة ٥٤)

ب--الآثار النفسية:

اهتمت العديد من الدراسات والبحوث بمعرفة الآثار السلبية المترتبة عن عمل الأطفال نذكر مثلا دراسة مها (١٩٩٠)، دراسة حول الأطفال العاملين في الشوارع والتي توصلت أن هؤلاء الأطفال "يعانون من مشاكل انفعالية وسلوكية حادة ،وتبدوا هذه النسبة صغيرة نوعا ما لان هؤلاء الأطفال قد لا يظهرون ما لديهم من أعراض تدخل في نطاق الاضطرابات النفسية ،فهم يهربون من المشكلات بدلا من مواجهها.

كما توصلت بعض الدراسات أن تعرض بعض الدراسات أن تعرض الأطفال إلى معاملة قاسية وعنيفة من قبل أرباب العمل تترك أثارا موجعة على نفسيتهم مما يؤدي إلى فقدان الإحساس بالأمن وفقدان الثقة. وفقدان احترام الذات، والحط من قيمتها. (العسوى، ٢٠٠٠، الصفحات ٢٣٧-٢٣٨)

١٣. الطرق الوقائية لمعالجة الظاهرة:

توجد سبل متعددة للوقاية والعلاج من الظاهرة، يمكن إيجازها فيما يلى:

- توفير الأجواء الدافئة داخل الأسرة: وذلك بان يعيش الأبناء في جو من الإشباع العاطفي والراحة والهدوء لان الطفل يتغذى من حب العائلة وهذا يساعده على اكسابه شخصية قوبة قادرة على مواجهة مختلف الظروف والمواقف.
- تفعيل الاتصال الواعي مع الأطفال، وإيجاد الأجواء التي تبعد عنهم الأعمال الصعبة والشاقة في سن مبكرة، والتي تعزز إحساسهم بالانتماء والقبول، وتدعم وجودهم نفسيا واجتماعيا.
- توعية الأبناء والأهل بأهمية الخدمات النفسية والتربوية (العلاج النفسي العائلي)، حيث يتم التركيز على تفعيل وتعزيز عمليات الاتصال الناجحة، وكيفية مواجهة مشكلات الحياة وطريقة تعديل السلوك وتوعيتهم بأهمية العلم والمعرفة. ،عن طريق الحوار الهادئ والمتفهم.
- توفير الوعي الاجتماعي بحقوق الإنسان وبخطورة ممارسة الأطفال العمل في سن مبكرة.
 - مراقبة الآباء لأبنائهم من اجل مزاولة الدراسة بدل من التشرد والانحراف

• ابتعاد الوالدين عن المشاكل الأسرية التي تسبب في تسرب الأطفال من المدارس. وبالتالي خروج الطفل للعمل في سن مبكرة بسبب افتقار التوجيه، والاهتمام، والرعاية داخل الأسرة.

١٤. خاتمة:

إن موضوع عمالة الأطفال يعد أحد المشكلات التي ازدادت تعقيدا نتيجة تطور و تعقد الحياة الاجتماعية، مما يجعله من المواضيع التي تحتاج العناية البالغة ليس من حيث الشعارات والقوانين التي بقيت في أغلب الحالات حبرا على ورق، ولكن من حيث حل مشكلات هؤلاء الأطفال من خلال معرفة الاسباب الفعلية وراء تنامي مثل هذه المشكلة، باعتبار ان هذه الاسباب تختلف من سياق الآخر و كذا ضرورة التكامل بين القطاعات المختلفة من خلال وضع خطط مدروسة بعناية تبعا للواقع الاجتماعي المعاش لتحسين الأوضاع الاجتماعية والتربوية والصحية للأفراد و الاطفال بشكل خاص مع ضرورة تكاثف الجهود لمختلف الأطراف من أسرة و ومدرسة و بين الدول.

١٥. قائمة المراجع:

- htttps://ar.wikipedia.org/wiki(09-08-2018). عمالة الأطفال.
- www.alukah، net. (زيارة الموقع بتاريخ ٠١.٠٨.٢٠١٨). عمالة الأطفال والبطالة، تأليف موقع شبكة الألوكة. www.alukah.
- أعلى عشر دول عربية في معدلات البطالة، احصائيات ٢٠١٨-٢٠١٨،زيارة الموقع ٤-٩-٢٠١٨، دول عربية في معدلات البطالة، احصائيات ٢٠١٨-٢٠١٨،زيارة
- المحور اليومي. (٢ جويلية، ٢٠١٧). عمالة الأطفال ظاهرة تعجز القوانين عن ردعها في الجزائر. المحور اليومي.
- أنظر الموقع،www.unicef.org. (بلا تاريخ). -تقرير صادر عن منظمة اليونيسف.راوية محسن. (٢٠٠٣). مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الاسكندرية: القاهرة.
- رشاد موسى على عبد العزيز، و زينب بنت محمد زين العايش. (٢٠٠٩). سيكولوجية العنف ضد الأطفال. القاهرة: عالم الكتب، جامعة الأزهر.

- سودي محمد حاج. (٢٠١٥-٢٠١٠). التنظيم القانوني لتشغيل الأطفال، دراسة مقارنة، . الجزائر: شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.
- شادي جابر. (٢٠٠٣). استغلال الأطفال اقتصاديا. القاهرة: المركز العربي للمصادروالمعلومات.
- شبكة www.alukah.NET الألوكة. (بلا تاريخ). عمالة الأطفال والبطالة أسباب ونتائج -www.alukah.NET.
- صادق الخواجا. (١٩٩٩). عمالة الأطفال في الأردن، محددات مواجهات. عمان: هيئة العمل الوطني للطفولة.
- عائشة زيتوني. (ديسمبر، ٢٠١٧). عوامل عمالة الأطفال في الشارع الجزائري، دراسة حالة بعض أحياء مدينة عنابة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر، العدد ٣١، صفحة ٥٠١.
- عبد الرحمن العيسوي. (٢٠٠٠). اضطرابات الطفولة والمراهقة وعلاجها. لبنان: الراتب الجامعية.
- على عبد العزيز موسى رشاد، و زينب بنت محمد، زين العايش. (١٩٩٤). التوافق النفسي وتقدير الذات لدى الطفل العامل وطفل المدرسة في الريف. القاهرة: رسالة ماجستبرغير منشورة جامعة عين شمس.
- فريدة سوالمية. (٢٠٠٦-٢٠٠٧). مساهمة في دراسة العوامل النفسية والاجتماعية لعمل الأطفال، دراسة ميدانية في مدينة قسنطينة. الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه: جامعة الإخوة متنوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،.
 - قولال محمد.DJAZAIESS COM. (۱۳ جوان، ۲۰۱۵).
- ليلى عبدالجواد. (١٩٩٠). عمل الأطفال في ظروف صعبة. القاهرة: معهد الدراسات العليا للطفولة، مؤتمر الطفولة.
- محمد الرحيم آلاء الحديثي. (١٩٩٩). **العمل المبكر وجنوح الأحداث**. العراق: رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

عمالة الأطفال: المفهوم، الأسباب والأثار

- محمد أماني عبد الفتاح. (بلا تاريخ). المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال في الريف. القاهرة،: رسالة ماجستير؛ معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين.
- محمد أماني عبد الفتاح. (بدون سنة). المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال في الريف. القاهرة: (رسالة ماجستير؛ معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس.
 - محمد علاء الدين. (٢٠٠٣). البطالة. الإسكندرية: دار منشأة المعارف.
- مختار نجاعي، سالي إبراهيمي،. (٢٤ مارس، ٢٠١١). عمالة الأطفال.. ممنوعة قانوناً ومكرّسة واقعا.